



رؤية حزب الجبهة الوطنية للعملية السياسية خلال المرحلة المقبلة في ظل الاتفاق السياسي

استهلال :

بفضل الله تعالى، استطاع ثوار 17 فبراير بانتفاضتهم البطلة وشجاعتهم وإقدامهم وتضحياتهم العظيمة وتأييد أحرار وحرائر الوطن من عسكريين ومدنيين، أن يدكوا معاقل النظام المستبد وأن يطيحوا به وأن يحرروا البلاد من قبضته وأن يرفعوا علم الاستقلال من جديد.

وغني عن القول أن ما حققه الثوار البواسل من عسكريين ومدنيين لم يكن إلا تجسيدا لما ظل يعتمل في صدور أبناء وبنات شعبنا على امتداد الاثني والأربعين سنة التي سبقت الثورة المباركة من تطلع إلى الحرية، وتوق إلى عيش عزيز كريم في ظل شرعية دستورية ديمقراطية، وتحقيقا لما استشهد من أجله الكثيرون على اختلاف فئاتهم ومشاربهم، وأعتقل وعذب وشرذ آلاف آخرون طوال عقود حكم القذافي من ظلم.

ومن نافلة القول أن (المرحلة الانتقالية) بما تحمله من استحقاقات وما يحف بها من تحديات ومحاذير وتجاذبات تتعلق ببناء النظام السياسي المقبل، والتجربة المريرة التي مر بها الشعب الليبي منذ سقوط النظام السابق إلى الآن من نزع الدم والمال العام وتشرد مؤسسات الدولة وتجاوزات تُوجب على مختلف أبناء شعبنا وبناته وشتي قواه الوطنية أن يكونوا على مستوى المسؤولية التي تُملئها المعطيات الراهنة وأن ينخرطوا في حوارات واسعة وشفافة ومتواصلة وبارادة وطنية صرفة تُنشد قيام إجماع وطني حول المبادئ والأسس العامة التي تحكم العملية السياسية خلال المرحلة المقبلة (بصرف النظر عن المسمى) بغية التحول بالبلاد إلى الشرعية الدستورية والحياة السياسية الديمقراطية، وإنهاء حالة الفوضى والانقسام، وتوظيف كافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة بالبلاد توظيفا كاملا وراشدا ومتطورا يكفل النماء ويحقق العدل ويمنع الاستغلال ويحد من الفساد ويعود بالخير على كافة أبناء ليبيا وعلى جيرانها وعلى أشقائها، وكذلك يعمل على إزالة ما علق بوجه ليبيا في الخارج من تشويه، والحرص على إقامة علاقات متينة وبناء مع كافة الدول المجاورة لليبيا ومع بقية الدول الشقيقة والصديقة على أسس من الاحترام المتبادل. ومن أجل إنجاز هذا الحوار الوطني المأمول وإثرائه، فإن حزب الجبهة الوطنية يرى من واجبه وهو يحمل إرث ((الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا)) التي قارعت نظام القذافي على امتداد ثلاثة عقود بهدف الإطاحة به وإقامة البديل الوطني الدستوري الديمقراطي، أن يقدم هذه الرؤية لمسار وأسس ومبادئ العملية السياسية خلال المرحلة المقبلة :-



1- طبيعة المرحلة

إن هذه المرحلة التي امتدت منذ الإطاحة بنظام القذافي إلى الآن وما صاحبها من نجاحات وإخفاقات، مرحلة مؤقتة بطبيعتها أيًا كانت مدتها، كما إنها مرحلة مرتبطة بهدف جوهري وأساسي متمثل في نقل البلاد من وضعها الراهن إلى وضع دستوري مكتمل، ومن ثم فإن المرحلة تستوجب أن يتوخى المعنيون بها والقائمون على امرها تحقيق الأهداف السياسية التالية:-

أولاً:- دعوة كافة القوى الممثلة لألوان الطيف السياسي والاجتماعي للدخول في حوارات هادفة بغرض الوصول إلى قنوات ورؤى وتصورات مشتركة بشأن العملية السياسية وصولاً إلى توافق سياسي حول البديل الديمقراطي الراشد في الحكم وسبل تحقيقه.

ثانياً:- دعوة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إلى التوافق على إنجاز مشروع الدستور وحل كافة القضايا المختلف عليها وتذليل الصعاب التي تحول دون طرحه للاستفتاء الشعبي العام.

ثالثاً:- اتخاذ كافة التدابير العملية اللازمة لأن تتول السلطة السياسية إلى الشعب الليبي في أقرب وقت ممكن وضمان سلامة الخطوات المتبعة في هذا الشأن.

2- مسار العملية السياسية خلال المرحلة المقبلة

يرى حزب الجبهة الوطنية أن تتخذ العملية السياسية المسار التالي في ظل الاتفاق السياسي:-

أ- أن ترتبط المرحلة المقبلة بعملية إنجاز الدستور والتي يجب أن تتم في أقرب الآجال، وأنه لا يمكن بأي

حال من الأحوال إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية إلا في ظل دستور دائم للبلاد

ب- كل هذه الخطوات وكل هذه الآمال لن تتحقق إلا باستشعار الليبيين أفراداً ومؤسسات بمسؤولياتهم التاريخية والوطنية وأن يتجاوزوا خلافاتهم في سبيل انقاذ الوطن وأمنه واستقرار هو وحدته.

ج- كما أنه لن تتم كذلك إلا بتوقف الأطراف الإقليمية عن استمرار تدخلها في الشأن الليبي العسكري والأمني والسياسي وأن تتوقف عن الضخ المالي للأطراف المتصارعة.



- د- يقوم كلا من المجلس الاعلى للدولة ومجلس النواب باستكمال عضويتها حسب نصوص الاتفاق السياسي المتفق عليها بعد تعديله
- هـ - يقوم مجلس النواب بالانتقال الفوري الى مقره الرئيسي بمدينة بنغازي.
- و- يقوم كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بإجراء الاصلاحات اللازمة والذاتية على كل منهما.
- ز- يتولى المجلسان تضمين الاتفاق السياسي بعد التوافق على تعديله في الإعلان الدستوري حسب ما نص عليه الاتفاق السياسي.
- ح- يقوم المجلسان بالتشاور للتوافق حول آليات تشكيل المجلس الرئاسي.
- ط - التوافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور حول مصير مشروع الدستور المقدم من الهيئة ومسألة طرحه للاستفتاء الشعبي العام خلال شهر من تعديل الاتفاق السياسي.

3- مسار العملية الدستورية

- 1- دعوة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إلى التوافق حول مصير مشروع الوثيقة الدستورية المنجزة من قبل الهيئة والتأكيد على أعمال المادة 51 من الاتفاق السياسي والقاضية ((أن تقوم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور باستشارة كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول مسودة مشروع الدستور فور الانتهاء من صياغة المسودة النهائية وقبل ارسالها للاستفتاء عليها)).
- 2- يقوم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في حال الوصول إلى قنوات مشتركة إلى ضرورة تعديل مشروع الدستور بتعيين فريق من الخبراء لإعادة صياغة المشروع وادخال التعديلات اللازمة عليه.
- 3- يتوافق مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على اصدار قانون للاستفتاء العام علي مشروع الدستور.
- 4- تُجري انتخابات رئاسية وتشريعية عقب صدور الدستور مباشرة.



4- مجلس النواب

المجلس الأعلى للدولة

- 1- يتوجب على مجلس النواب استكمال عضويته بكامل اعضائه العاملين والمقاطعين.
- 2- الانتقال الفوري إلى مقره الرئيسي في مدينة بنغازي.
- 3- إجراء الإصلاحات اللازمة والذاتية عليه.
- 4- يتوجب على المجلس الأعلى للدولة استكمال عضويته وفق نصوص الاتفاق السياسي.
- 5- يقوم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بتضمين الاتفاق السياسي بعد تعديله في الإعلان الدستوري خلال أسبوع من التوافق على التعديل.
- 6- يقوم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بتعيين مجلس رئاسي من رئيس وثلاثة نواب على أن تكون من بينهم امرأة خلال اسبوعين من تعديل الاتفاق السياسي.
- 7- يقوم المجلس الرئاسي المعين خلال أسبوعين من اختياره بتعيين رئيس للوزراء وتتم المصادقة على التعيين من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وفق آلية يتم التوافق عليها.
- 8- يُراعى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وعدم التدخل في عمل السلطة التنفيذية بأي شكل من الأشكال الا في حدود ما يخوله القانون.

5- مجلس الرئاسة

هو مجلس منبثق عن التوافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وفق نصوص الاتفاق السياسي المعدل كهيئة رئيسية تقوم مع الحكومة بتسيير دفة الشأن السياسي العام خلال المرحلة وفقاً لمبادئ الإعلان الدستوري المعدل وطبقاً للأسس التالية:-

أ- تكوين المجلس :

- 1- يقوم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بالإعلان عن تشكيل المجلس الرئاسي خلال اسبوعين من تعديل الاتفاق السياسي.
- 2- يتم تعيين أعضاء المجلس الرئاسي وفق آلية يتم التوافق عليها بين المجلسين.
- 3- يُشكل مجلس الرئاسة من رئيس وثلاثة نواب على أن تكون من بينهم امرأة.



4- تُتخذ القرارات داخل المجلس الرئاسي بالأغلبية.

5- القيادة العليا للجيش يمارسها المجلس الرئاسي مجتمعا وتصدر القرارات بهذا الصدد بالإجماع وفيما عدا ذلك تصدر القرارات بالأغلبية.

6- يقوم المجلس الرئاسي بالمصادقة على تشكيل الحكومة حال الانتهاء من اختيارها في مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تقديمها وتُعتبر المصادقة بمثابة منح الثقة للحكومة.

المهام العامة للمجلس

يُمارس المجلس الرئاسي المهام المنصوص عليها في الاتفاق السياسي بعد تعديله، أخذاً في الاعتبار ما استحدث من فصل بينه وبين الحكومة وعلى الأخص:

- 1- مزاولة أعمال السيادة نيابة عن الشعب الليبي طيلة الفترة المحددة.
- 2- تعيين وعزل شاغلي المناصب القيادية والوظائف السيادية.
- 3- الرقابة على التزام الحكومة بتنفيذ البرنامج الحكومي المصادق عليه.

6- مجلس الوزراء

يُعين المجلس الرئاسي خلال أسبوعين من اختياره رئيساً للوزراء، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل حكومته وتقديمها لاعتمادها من قبل المجلس الرئاسي خلال أسبوعين من تكليفه.

أ- تكوين مجلس الوزراء:

- 1- يقوم المجلس الرئاسي بتعيين رئيس الوزراء في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تشكيله.
- 2- يقوم رئيس الوزراء بتشكيل حكومته ويقدمها إلى المجلس الرئاسي للتصديق عليها في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تكليفه.
- 3- ينتهي دور حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة بمجرد التصديق على الحكومة الجديدة على أن تقوم حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة بتقديم الحساب الختامي للدولة والتقرير النهائي على المرحلة السابقة إلى ديوان المحاسبة لتدقيقها واعتمادها ونشرها.

ب / المهام العامة لمجلس الوزراء

يمارس مجلس الوزراء المهام المنصوص عليها في الاتفاق السياسي بعد تعديله اخذاً في الاعتبار ما استحدث من فصل بين مجلس الوزراء والمجلس الرئاسي وعلى الأخص:



- 1- يقوم مجلس الوزراء بوضع البرنامج الحكومي لتجاوز المرحلة الحالية ثم عرضه على المجلس الرئاسي للمصادقة عليه.
- 2- التنسيق مع المجلس الرئاسي في تنفيذ الخطط العريضة للسياستين الداخلية والخارجية للدولة.
- 3- تنفيذ القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لسير عمل **الحكم المحلي** خلال المرحلة مع التأكيد علي تفعيل المواد الخاصة بالحكم المحلي حسب ما ورد في نصوص الاتفاق السياسي.
- 4- إعداد مشروع الموازنة العامة للمرحلة وعرضها على المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتصديق عليها.
- 5- العمل على تنفيذ **السياسات العامة** للبرنامج الحكومي بكفاءة وفقا للجدول الزمنية المعلنة.
- 6- القيام بكل ما من شأنه المحافظة على **حقوق الشعب** واسترداد أمواله وثرواته المنهوبة.
- 7- تعيين وعزل كبار **الموظفين** في المناصب العامة وممن لا يتطلب الأمر ضرورة صدور قرارات رئاسية بشأنهم.
- 8- العمل على استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار للمواطنين والحفاظ على الصالح العام.
- 9- إطلاق مشروع **إنعاش اقتصادي عاجل** يهدف إلى خلق فرص للعمل أمام الجميع وإلى تعويض المواطنين الليبيين عن سنوات الفقر والحرمان.
- 10- إطلاق مشروع عاجل لرعاية وتوفير احتياجات أسر **الشهداء والمفقودين والمصابين**.
- 11- إطلاق مشروع وطني لإنصاف المرأة والنهوض بأوضاعها وإطلاق طاقاتها وقدراتها الإبداعية مع منحها فرصا متكافئة للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والالتزام الكامل **بتفعيل وحدة تمكين المرأة** كما نص عليه في الاتفاق السياسي.
- 12- إطلاق مشروع وطني يفتح مجالات ورحاب اوسع امام الشباب في التعليم والعمل وتنمية القدرات والمواهب، واتاحة المجال امام الشباب لتبوء مهام قيادية في الدولة.
- 13- اتخاذ الخطوات الضرورية والعاجلة التي تمهد لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية وتنظيمها وتحديد دورها وسن القوانين اللازمة بشأنها وإعادة تأهيلها وتجهيزها وإعدادها.



7- المبادئ الحاكمة للعملية السياسية.

يُورد حزب الجبهة الوطنية فيما يلي جملة من المبادئ الحاكمة للعملية السياسية في كافة مراحلها:-

- 1- ليبيا دولة مدنية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تُحترم فيها الهوية الوطنية للشعب الليبي بمختلف أعرافه وكافة حقوقه الثقافية واللغوية والدينية.
- 2- تأكيد المساواة لكل الليبيين في المواطنة وتكافؤ الفرص وفي العدالة أمام القانون حقوقا وواجبات وكفالة جميع الحقوق والحريات الأساسية لهم.
- 3- الالتزام الكامل بسلطة القانون وسيادته واستقلالية القضاء ودعمه وتعزيز مؤسساته وامتنال جميع المواطنين والمؤسسات لسلطة وسيادة القانون.
- 4- إتاحة الفرصة الكاملة والتمكاملة أمام جميع الشخصيات والأحزاب والتكتلات والتيارات السياسية في البلاد للتعبير عن أفكارها ورؤاها وعرضها بكل الصور المشروعة التي تختارها وترتضيها مع الالتزام بانتهاج الوسائل السلمية والحوار الديمقراطي وإدارة الاختلافات والتنافس بين الأطراف كافة.
- 5- عدم السماح لقيام أي مظاهر للحكم الفردي وضمان الطبيعة الديمقراطية للعمل السياسي المستقبلي من خلال الالتزام بالتعددية السياسية كوسيلة للتعبير عن تطلعات الشعب وكذلك الالتزام بالتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة النزيفة واحترام نتائجها مع الالتزام بأخلاقياتها واعتبارات المنافسة السياسية الشريفة.
- 6- الالتحام الوطني هو الوعاء الطبيعي والاجتماعي والقانوني لمكونات المجتمع مرتكزا على قاعدة الانتماء والولاء لليبيا، وصون كرامة المواطن، واحترام حقوقه الأساسية.
- 7- ضمان حق تشكيل التنظيمات السياسية المدنية وتكوين الجمعيات وإنشاء منظمات المجتمع المدني وغيرها من التنظيمات القائمة على أسس العمل الطوعي الحر.
- 8- ضرورة أن تكفل تشريعات الانتخابات صحة التمثيل وعدالته وتكافؤ الفرص بين المرشحين وتضمن الحياد القانوني والسياسي لإجرائها ومنع الممارسات السلبية بها، بما يفسح المجال لأوسع تمثيل للمواطنين ولشرائح المجتمع وفئاته المختلفة ويضمن لهم المشاركة الايجابية في العمل السياسي.
- 9- الالتزام بخطة عمل شاملة ومعلنة ومحددة الخطوات ومرتبطة بمدة زمنية محدودة من تاريخ التعديل الدستوري على أن تؤول البلاد بعدها إلى كنف الشرعية الدستورية وإلى الحياة السياسية التعددية في ظل الدستور.



- 10- تجنب إصدار أية تشريعات أو قرارات تنفيذية متعلقة بصياغة السياسات العامة للدولة التي تحمل طابع الديمومة والاستمرارية، مع عدم الدخول في أية معاهدات واتفاقيات دولية طويلة الامد، وترك ذلك للهيئات الدستورية المنتخبة الدائمة.
 - 11- وضع الأسس والتحضير لإجراء مصالححة وطنية عامة يستثنى منها المتورطون في جرائم يطأها القانون.
 - 12- التأكيد على تحقيق الاحتياجات واحترام التطلعات الأساسية للمجتمع المتعلقة بنظامه الاقتصادي والاجتماعي ونظمه العامة.
 - 13- إطلاق التنمية الاقتصادية الشاملة.
 - 14- ترسيخ أسس التضامن والتكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر.
 - 15- تحقيق الوئام والسلم الاجتماعي والأهلي.
 - 16- توفير التأمين الصحي و الالتزام بهدف تحقيق التنمية الصحية.
 - 17- العمل على إحداث نهضة علمية وفكرية شاملة من خلال تشجيع البحث العلمي ورعاية الحركة الثقافية وتبنى سياسة تعليمية منضبطة تُنشد رفع مستوى التنمية البشرية.
 - 18- إطلاق حرية الاقتصاد الوطني ورفع كافة القيود عن حرية الإنتاج والعمل بما يكفل تكامل الجهود العامة والخاصة من أجل تنمية مطردة، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتحرر الاقتصاد من سلبيات التبعية الاقتصادية وعواقبها.
 - 19- ضمان حرية واستقلال الصحافة وبقية وسائل الإعلام مع حرية تدفق المعلومات ونشرها والوصول إليها، وكفالة حرية الرأي والتعبير والتجمع والاحتجاج السلمي.
 - 20- محاربة الفساد واستقلال الجهات الرقابية المعنية بذلك كديوان المحاسبة والرقابة الادارية وهيئة مكافحة الفساد.
 - 21- التأكيد على ملكية الدولة لجميع الثروات الطبيعية والنفطية.
 - 22- ضرورة أن تكون القوات المسلحة تحت قيادة مركزية وتطوير معادتها وأسلحتها وبناء استراتيجيتها في تأمين وحماية حدود الوطن البرية والبحرية والجوية، وضمان سلامة أراضيه مع التأكيد علي عدم تدخل القوات المسلحة في الشؤون السياسية والمدنية للدولة، وحظر إنشاء أي وحدات عسكرية خارج قيادة الجيش المركزي.
- بناء سياسة خارجية تركز على:-



أ- تقديم ليبيا كدولة فاعلة تتمتع بعلاقات طبيعية ومتوازنة في محيطها الإقليمي والدولي وإزالة كل ما علق بوجه ليبيا في الخارج من تشويه.

ب- تدعيم علاقات الجوار مع الدول العربية والأفريقية ودول حوض البحر المتوسط على أسس من التوازن والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.
ج- احترام الخيارات الوطنية للشعوب الأخرى وإقامة العلاقات مع حكوماتها على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

صدر بتاريخ 24 شعبان 1439 هـ

10 مايو 2018 م

حزب الجبهة الوطنية